الحادي عشر

مواقع التواصل الاجتماعي، والنظام القضائي

خاض المحامي روفوس سيمز معركة صعبة، في قضية ترأستها القاضية شيرلي ستريكلاند سافولد؛ فالمتهم الذي كان يدافع عنه، أنتوني سويل، لم يحظَ بتعاطف الآخرين. فقد أُدين بالاعتداء الجنسي سابقًا، ويحاكم الآن بتهمة ارتكاب جرائم قتل متعدّدة، الأمر الذي قد يؤدّي به إلى الإعدام[1]. كانت الشرطة قد وجدت جثتين في الطابق الثالث من بيته2، وجثة أخرى تحت الدرج، وجثتين في المساحة الضيقة تحت المنزل، ووجدت خمس جثث أخرى مدفونة في حديقة المنزل، وجمجمة موضوعة في دلو في القبو[3]. كان سويل قد اتّهم بجريمة اغتصاب وقعت في المنزل نفسه قبل ذلك بعام[4]. كانت امرأة عارية ومضرجة بالدماء قد ذهبت إلى الشرطة وقالت إنّه جرّها إلى منزله وحاول اغتصابها، واستطاعت الإفلات من قبضته بأن قفزت من النافذة[5]. وجدت الشرطة ثيابًا مليئة بالدماء في حاوية نفايات سويل تعود ملكيتها إلى المرأة. أُلقي القبض عليه حينها لكن أُسقطت التهم؛ لأنّ الشرطة شكّكت بمصداقية الضحية. لم تفتش الشرطة ولا ضباط إطلاق السراح المشروط البيت[6]. قال ريموند كاش جونيور، أحد جيران سويل، في مقابلة مع قناة (أي بي سي): «لم يكن أحد يعلم أنّ ذلك الرجل كان مفترسًا أفسد النظام العدلي الأمر برمته»[7].

كان روفوس قد خاض قضايا صعبة قبل ذلك، وكان متمرّسًا في قراءة الاتّهامات الشنيعة بحق موكليه، عبر وسائل الإعلام وعلى المدونات. لكنّ التعليق الذي قرأه على الموقع الإلكتروني لصحيفة (**بلين ديلر**)، التي تصدر في مدينة كليفلاند، في نوفمبر من عام 2009م، كان أمرًا مختلفًا تمامًا، فكان روفوس نفسه هو المستهدف بالتعليق وليس أحد موكليه. علّق شخص مجهول يستخدم الاسم المستعار «لوميس» على قضية أخرى كان قد تولاّها روفوس أمام القاضية سافولد، وكانت حول امرأة تدعى أنجيلا ويليامز، التي كانت تعمل سائقة على حافلة عمومية، دهست أحد المارة في أثناء عبوره ممرًا للمشاة[8]. مع أنّ سيمز كان قد تمكّن من تخفيف العقوبة لتصل إلى القتل الخطأ بمركبة، وهي جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن مدّة ستة أشهر، إلاّ أنّ لوميس قالت: «أضر روفوس بموكلته، لو أنّه فقط أغلق فمه الثرثار. هل يعتقد أنّه إذا وجّه الإهانات وتصرف مثل القرد فإنّ القاضي سيقتنع بما يقول. يوجد الكثير من المحامين الذين كان بمقدورهم فعل أفضل من ذلك، فقد كانت القضية

هيّنــة يا جماعة. كان عليها أن تستعين بمحام لديه خبــرة كافية لتلبية حاجاتها بصورة أفضل. لم يتمكن ذلك الثرثار من فعل ذلك»[9].

مــن الذي فعل ذلك؟ أحد أصدقــاء أنجيلا ويليامز أو أحد أفــراد عائلتها؟ أم شخص رفض تمثيله في المحكمة؟ أم صديق سابق كان قد أهانه في الماضي؟ لم يتمكّن روفوس من إزالة التعليق على الرغم من كل التدريب الذي حصل عليه في مجال القانون.

كان الموقع الإلكتروني محميًّا وفق القانون الاتّحادي رقم 47 البند 230؛ أي أنّه لم يكن مجبرًا على حذف التعليق، ولا يتحمل أيّة مسؤولية حتى لو كان التعليق كاذبًا، أو عنصريًّا، أو يحمل تشهيرًا. ولا توجد أيّة وسيلة لكشف هوية الشخص المجهول الذي نشره.

يعــدّ عــدم الكشــف عــن هويــة المعلّقيــن أمــرًا منطقيًّــا. إن أردنــا تشجيــع حرّيــة الــكلام فــي الأمــور العامّــة مثــل النظــام العدلــي؛ فمــن المهــم منــح الأشخاص الحــق فــي عــدم كشــف الهويــة. لكــن أليــس مــن المهــم معرفــة هويــة مــن يقــوم بالنشــر أو التعليــق؛ كــي يصبح النقاش أكثر نشاطًا؟ كيف لأحــد أن يحكم على مدى مصداقية تعليق، إن لم يعرف من قام بذلك التعليق؟

كان المستخــدم لوميــس يتــردّد علــى الموقــع الإلكترونــي الخاص بالصحيفــة باستمــرار. حيــث نشــر أكثــر مــن ثمانيــن تعليقًــا علــى قضايــا كانــت تــدور فــي المحاكم، وعلّق على أخبار الرياضة أيضًا، وحتى أنّه علّق على الأخبار الخاصّة بأقارب الصحفيين. أزعج أحد التعليقات التي نشرت بخصوص الحالة النفسية لأحد أقرباء جيمس إيوينغر، الذي يعمل مراسلاً للصحيفة[10]، محــرر الصحيفة. واستطاع المحرر معرفة عنوان البريد الإلكتروني الخاص بلوميس باستخدام البرنامج الذي تُنشر من خلاله التعليقات على الموقع. واستطاع بعدها أن يعرف صاحب العنوان من خلال بحث بسيط عبر موقع (جوجل)[11].

كانــت صاحبة العنــوان البريدي هي القاضية شيرلي ستريكلانــد سافولد، وكانت الكثير من التعليقات التي نشرتها تخص قضايا تنظر هي فيها شخصيًّا.

استشاط روفوس سيمز غضبًا لدى علمه بأنّ القاضية هي صاحبة العنوان البريدي الذي انتقد «ثرثرته»[12]،وطلب إليها التنحي عن قضية سويل، لكنّها رفضت ذلك. ادّعت أنّها لم تبعث التعليقات، بل كانت ابنتها من فعلت ذلك، وبعدها رفعت قضية ضد الصحيفة مطالبة إياها بدفع مبلغ 50 مليون دولار؛ لتعدّيها على خصوصيتها وخصوصية ابنتها.

تميّـزت العلاقة بين القاضيــة سافولد والصحيفة بالتوتر. وكانــت القاضية قد وجهت النقد للصحيفة بسبب طريقة تغطيتها للقضايا التي تتولاها خلال خدمتها التي امتدّت ستة عشر عامًا. في عام 1996م، نقل جيمس إيوينغر، مراسل الصحيفة لدى المحكمة، خبرًا مفاده أنّ القاضية نصحت امرأة اعترفت بالاحتيال عن طريق بطاقات الإئتمان، بأن تجد لنفسها رجلاً.

قالت القاضية للمتهمة: «من السهل الحصول على الرجال. كل ما عليك فعله هو الذهاب إلى موقف الحافلة مرتدية تنورة قصيرة، والجلوس واضعة ساقًا فوق الأخرى، وستحصلين على خمسة وعشريــن رجلاً؛ عشــرة منهم سيكونون على استعداد لمنحك أموالهــم. هذه هي الحقيقة». وقالت سافولد: «إذا لم تستطيعي الحصول على أوّل عشرة رجال، فكل ما عليك فعله هو فتح ساقيك قليلاً وضمهما من الأسفل، عندها سيتحقّق مرادك»[13].

كشفــت تحقيقات إضافية أجريت علــى التعليقات الخاصة بلوميس، أنّ القاضية وابنتها كانتا قد استعملتا حساب البريد الإلكتروني المعني. قد تكون بعض التعليقات صادرة عن أي منهما، مثل التعليق الذي نشر في أكتوبر من عام 2009م، بشأن عارضة الأزياء هايدي كلوم، التي كانت قد قرّرت حمــل اسم العائلة الخاصــ بزوجها المغني سيل[14]. لكنّ الطلب الذي تقدّمت به الصحيفة للحصول علــى السجــلات العامة، بيّن أنّ بعض التعليقات صدرت عن الحاسوب الذي تستخدمه القاضية في المحكمة[15].

كان روفوســ سيمز قلقًا حيال قضيــة سويل، حيث قال: «يظهر ذلك ازدراء شخصيًّا تجاهي، وتحاملاً شخصيًّا عليّ، الأمر الذي قد ينعكس بسهولة على موكلي». لم يصدق روفوس أنّ ابنة القاضية هي من كانت وراء الأمر برمته، حيث قال: «إنّ الأمر غير منطقي تمامًا بالنسبة إلي. كيف لأحد آخر أن يستخدم حساب القاضية؟ بالله عليكم. لم قد تفعل سيدني شيئًا كهذا؟ لا أفهم الأمر بتاتًا».

أقــرت سيدني سافولد البالغة من العمر 23 عامًا، الطالبة السابقة بكلية الحقوق، بأنّها بعثت التعليقات كلّها[16]. لكن، حتى لو كانت هي من انتقد روفوس، فكيف حصلت على كل تلك المعلومات؟ هــل كانــت حاضرة في قاعة المحكمة، أم أنّها سمعتها مــن والدتها؟ وحتى لو كانت سيدني هي من قامــت بكل الانتقادات، فمن غيــر المناسب أن تبقى قضية سويل تحت عهدة القاضية سافولد. ألن تــرزح القاضية تحــت ضغوط؛ كي تحكم ضد روفوس مــن أجل أن تثبت أنّ ابنتهــا كانت على حق؟ ولماذا قالت سيدني إنّ عدد التعليقات التي نشرتها «قليل، أكثر من خمسة بقليل»[18] على الرغم من أن تعليقات لوميس ناهزت الثمانين؟[17]

وبينمـا كان روفوس يدرس خياراته، كانـت القاضية سافولد تتابع القضيـة التي رفعتها ضد صحيفـة «بلين ديلر» وشركة (أدفانس إنترنت) التـي أنشأت الموقع الإلكتروني الخاص بالصحيفة، مدّعية أنّهمـا انتهكا سياسة الخصوصية الخاصة بالموقع. قالـت القاضية للصحيفة:«إن التشويه الذي تقومون به أمر مزعج»[19].

دافعت سوزان غولدبيرغ، التي تعمل محرّرة في الصحيفة عن موقف هذه الأخيرة قائلة: «ماذا لو تناهى إلى علمنا أنّ أحدًا ما يرسل تعليقات إلى موقع إلكتروني عام، عبر بريد إلكتروني لقاضية علـى رأس عملها، تعليقات تخص قضايا تتناولها تلـك القاضية، ولم ننشر الأمر؟ إننا نتحدث هنا عن قضايا قد تصل عقوبتها إلى الإعدام، أي أنّها مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى أولئك المتهمين. أعتقد أن عدم نشر تلك التعليقات يعدّ تعدّيًا على مهمتنا، وسيدمّر مصداقيتنا بصفتنا هيئة معنيّة بنشر الأخبار».

يبـدو ادّعاء غولدبيـرغ أنّ النشر كان للصالح العام إجباريًّا، لكنّهـا والصحيفة تلقتا هجومًا من بقية الأشخاص الذين ينشرون التعليقات عبر الموقع الإلكتروني، الذين شعروا أنّه من الأهمية بمكان، الحفاظ على سرّية هوية المعلّقين.

أسقطت القاضية سافولد القضية التي رفعتها ضد الصحيفة في نهاية المطاف، وحصلت على تسوية مع شركة (أدفانس إنترنت) لقاء مبلغ من المال لم يُفصح عن قيمته[20]. تمنع شركة (أدفانس إنترنت) العاملين في الصحف الآن، من معرفة عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بالمعلّقين[21].

استطـاع روفوس سيمز في نهاية المطـاف، أن يبعد القاضية عن قضيـة سويل[22]، حيث أمر كبيـر القضاة في ولاية أوهايو بول بفايفر، القاضية بالتنحي عن القضية، منوّهًا إلى أنّ أي شخص يتحلّـى بالموضوعية سيكون من حقه أن يسأل: لماذا استُخـدم حساب قاضية لنشر آراء شخصية تتعلّـق بالمحامين الذين يمثلون أمامها[23]. استمـرت القاضية سافولد، بإنكار أنّها هي من نشر تلك التعليقات، حيث قالت: «إن كان حاسوبي مشغّلًا ويعرض موقع (كليفلاند دوت كوم) في الوقت نفسه الـذي نشرت به لوميس التعليقات، فتلك مجرد صدفة: أمران حدثا في الوقت نفسه، وصدف أنّهما مرتبطان ببعضهما»[24].

يُعـدّ النظـام القضائي هيئة يحوم حولها الشك في كل المجتمعـات، ويجب أن يصدّق الناس كل المظاهر التي تتعلّق بالنظام: المعاطف السوداء التي يرتديها القضاة، والنداء الذي يُطلق عند بداية الجلسة، والخشب المنحوت والرخام اللذان يزيّنان قاعة المحكمة في العادة. يهدف كل جزء

من تلك الإجراءات، إلى الحفاظ على هيبة المحكمة. هل سيلتزم أحد بقرار صدر من قاضٍ يرتدي قميصًا ملوّنًا، ويعتمر قبعة بيسبول؟

إنّ الحاجة إلى الحصول على الاحترام، هي السبب في أن تتطلّب القواعد الأخلاقية للقضاة والمحامين «تجنّب الظهور بمظهر غير لائق». وتلزم هذه القواعد القضاة بأخلاقيات المهنة، وبألّا يؤثّر رأيهم الشخصي في مخرجات القضية.

توجد ضوابط تطبّق أيضًا على أعضاء هيئة المحلّفين؛ عليهم تفهم حقيقة أنّ العملية القانونية لا تتعلّق بالحقيقة بحد ذاتها، بل بحكم ينضوي على أدلة مقبولة. إن تم الحصول على دليل بصورة غير مقبولة (نتيجة بحث من دون مذكّرة، على سبيل المثال)، فيجب ألّا يُستخدم في المحاكمة. ويجب ألّا تُعرض أدلة على المحلّفين، إن كانت لا تتعلّق بالقضية، ومجحفة بحق المتهم. يوجه القاضي المحلّفين قبل أن يقوموا بتداول القضية، إلى كيفية التعامل مع نصوص القانون، أو المسؤولية القانونية التي تقع على كاهل كل الأطراف. على القضاة والمحامين، المحافظة على سرّية مجريات القضايا التي بين أيديهم، ومخالفة تلك القواعد قد يعني الإبعاد عن القضية، أو المنع من مزاولة المهنة.

يجب على المحلّفين إبعاد أيّة مشاعر لا علاقة لها بالقضية (إن كانوا قد تعاملوا شخصيًّا في الماضي مع المتهم)، وعدم التأثّر بما يقرأونه أو يشاهدونه عبر وسائل الإعلام أو أي مصدر آخر. ولا يسمح لهم بالتحدّث مع أي أحد عن مجريات القضية؛ كي يكون القرار نابعًا من أنفسهم، وليس من شيء قاله أحد الأصدقاء أو الأقرباء، ولا يسمح لهم بزيارة موقع الجريمة على عاتقهم، ولا القيام بتحقيقات خاصة.

كان من السهل التحكّم في عمل المحلّفين قبل تأسيس مواقع التواصل الاجتماعي، والتطورات التي حصلت على الإنترنت. وكان باستطاعة القاضي إن استحوذت قضية ما على اهتمام كبير في الصحافة المحلية، أن يأمر بتغيير الموقع، بحيث تنتقل القضية إلى محكمة في مدينة أخرى، وإن قلقت المحكمة من التأثير الخارجي، يمكن حجز المحلّفين؛ كي لا يتأثروا بالأوضاع المحيطة.

لكن في يومنا هذا، أعيد تشكيل القضايا التي تنظر في المحاكم؛ بسبب محرّكات البحث ومواقع التواصل الاجتماعي. توجد الكثير من التحدّيات الجديدة التي يواجهها الحق الجوهري، بالحصول على محاكمة عادلة، في مواجهة المنشورات والتغريدات، وذلك لأنّ معظم الأمريكيين يستخدمون مواقع التواصل. كيف ستشعر إن كنت تحاكَم ظلمًا، وكان القاضي لا يعيرك أي انتباه؛ لأنّه يبعث تغريدات خلال المحاكمة؟ ماذا لو «صادق» المدّعي العام الذي يحاول النيل منك، إحدى الأعضاء

في هيئـة المحلّفين، وخاض علاقة شخصية معها؟ وماذا لو نشرت إحدى أعضاء هيئة المحلّفين، تفاصيل قضيتك على صفحتها على (الفيس بوك)، وطلبت إلى أصدقائها التصويت، أكنت بريئًا أم مذنبًا؟ وقعت مثل تلك الحوادث بالفعل، في الوقت الذي تغزو فيه مواقع التواصل العملية القضائية.

في عام 2009م، اتّصل قاضٍ يدعى إيرنست وودز الثالث، من ولاية جورجيا، ويبلغ من العمر 54 عامًا، عبر (الفيس بوك)، بامرأة جذّابة تدعى تارا بلاك، وتبلغ من العمر 35 عامًا[25]. كان الأمر عاديًّا، لـو لم تكن تمثل أمام القاضي متّهمة فـي قضية نصب[26]. كتبت تارا للقاضي تطلب إليه مساعدتها، فقد سبق لها أن نشرت صورة تظهر أحد أصدقائها يحمل كأسًا من الجعة، الأمر الذي خالف شروط إطـلاق سراحه[27]، وتسبّبت مـن دون أن تدرك بإعادته إلى السجن. هل سيتدخّل القاضي لمساعدة ذلك الرجل؟ قالت للقاضي إنّ لديها صديقة ستمنحه جلسات تدليك مجانية مدّة عام؛ إن وافق على تقديم المساعدة، ثم أضافت أنّها مجرد مزحة، وقالت (ضاحكة): «أنا لا أعرض عليك رشوة هنا».

رفض القاضي مساعدة ذلك الرجـل، لكنّه منح تارا بعض النصائح بخصوص قضيتها هي. ووفقًـا لتحليل أجرته صحيفة (**فولتون كاونتي ديلي ريبورت**) على الخطابات المطوّلة التي جرت بين القاضـي والمتهمة، مرّر القاضي قرار إطلاق سراح للمتهمة بناءً على إقرارها هي، ومن دون إيداع كفالة نقدية.

قـال لها إنّـه أقنع المدّعي العام ليؤخّـر توجيه الاتّهام، ما يفسح لها مجـالاً؛ كي تجمع المال وتسدّد ديونها، وإنّه سيرد الدعوى حالما تسدّد المال. حذّرها القاضي من أن تخبر أحدًا عن الأمر، حيث كتب لها قائلاً: «بإمكاني تقديم العون لك بصورة أكبر من خلف الكواليس، وطالما علم بالأمر عدد قليل من الأشخاص»[28].

دلّت الرسائل الإلكترونية أيضًا، على أنّه زار شقتها وساعدها على دفع الأجرة. كانت على ما يبـدو قد طلبت إليه قرضًا حسنًا؛ «سأكون شجاعة جدًّا وأطلب إليك معروفًا»، وطلبت إليه سبع مئة دولار لدفـع أجـرة الشقة التي تسكنها، فسأل إن كانت أربع مئة وخمسون دولاراً تكفي، فأجابت: «يا إلهي، نعم».

عندما فُضِحت تلك الرسائل الإلكترونية ادّعى القاضي أنّها ملفّقة، ثم تراجع عن أقواله وقال إنّ بعضهـا كان ملفّقًـا، ولكنه لم يشر إلى الملفّقة منها[29]. تـرك القاضي منصبه على ضوء تحقيق وشيك على مدى أهليته، وكان قد ضمن راتبه التقاعدي مسبقًا، من دون أي نقصان.

قال القاضي لصحيفة (**فولتون كاونتي ديلي ريبورت**): «إن الأمر تقاعد بالنسبة إليّ. لقد سئمت الحياة تحت الأنظار فحسب»[30].

تحت الأنظار؟ هل يحسب أنّه براد بيت، (وهو ممثّل مشهور يلاحقه الصحفيون أين ما حل!)، لقد كان قاضيًا تجاوز كل الحدود الأخلاقية، حتى لو تعلّق الأمر بإرسال رسالة واحدة عبر (الفيس بوك) لأحد المتهمين. لكن الكثير من مناحي الحياة الحديثة، تظهر عبر مواقع التواصل، حيث يقوم أعضاء من أقسام النظام العدلي جميعها، بخرق قيود أخلاقية وقانونية بطرق تشكّل تحدّيًا على المستويين الدستوري والأخلاقي.

يستخدم أكثر من 40% من القضاة وسائل الإعلام الاجتماعية[31]. لكن القضاة أكبر سنًّا من باقي أعضاء النظام العدلي، عليهم التحلّي بسلوك سليم (الأمر الذي تفرضه مدوّنة السلوك الأخلاقي للقضاة).

يعدّ أعضاء آخرين من النظام العدلي أصغر سنًّا ومعتادين على الحياة عبر الإنترنت، مثل المحامين الذين يمثلون أمام القضاة. وفي الوقت الذي كان 15% فقط من المحامين يمارسون أنشطة عبر مواقع التواصل في عام 2008م، ارتفعت النسبة لتصبح 56% بعدها بعامين[32].

نشرت مساعدة محامٍ عام، يترافع في القضايا مجانًا أو بأجر زهيد، في ولاية إيلينوي، تدعى كريستين بيشيك مدوّنة أسمتها «شاعرة في محكمة – مغامرات وقحة في الحياة والقانون والدفاع المعدم»[33]. كانت المدوّنة متاحة للعلن ولا تتطلّب كلمة مرور[34]. أشارت في منشوراتها إلى عملائها باستخدام الاسم الأول، أو جزء من الاسم الأول، أو رقمهم في السجن[35]. وصفت بيشيك أحد العملاء بأنّه «ضحّى بنفسه لحماية أخيه الأكبر، تاجر المخدرات القذر»، وأشارت إلى آخر بأنّه «يقف في المحكمة غير واعٍ لما يجري حوله، وأنّه نعت القاضي بالحقير»، وأشار إلى أحد أعضاء هيئة المحلّفين بأنّه «القاضي الذي لا يفقه شيئًا»[36].

وقالت بيشيك في خبر نشرته على مدوّنتها في إبريل من عام 2008م، إنّ إحدى عميلاتها، التي كانت قد اتّهمت بتزوير وصفة طبية للحصول على مسكّن آلام يدعى الترام. ادّعت أنّها لا تتعاطى المخدرات إبّان الحكم الصادر بحقها. لكن، وحينما كانت الاثنتان تهمّان بمغادرة قاعة المحكمة، قالت لها العميلة إنّها تتعاطى الميثادون. قالت بيشيك في منشورها: «حسنًا؟ هل تريدين العودة وإخبار القاضي أنّك كذبت عليه، وأنّك كذبت على المحقّق، وعلي أنا؟»

اتّهمت بيشيك بعدة خروقات لميثاق المهنة بسبب ما نشرته: عدم الطلب إلى العميل تصحيح ما قاله أمام المحكمة، وعدم الكشف أمام المحكمة عن حقائق يعرفها المحامي، عندما يكون ذلك الكشف ضروريًّا؛ كي يتجنب المحامي أن يكون عونًا في إجراء إجرامي أو احتيالي قام به الموكل، أو إجـراء ينضوي على الكذب، والاحتيال، والخداع أو التضليل، وإجراء مجحف بحق الإدارة العدلية، وإجراء يهدف لهزيمة الإدارة العدلية أو تشويه سمعة المحاكم أو المهن القانونية[37]. فقدت بيشيك عملهـا، وفـي الثامن عشر من مايـو عام 2010م، أوقفت عـن العمل مدّة ستين يومًـا من قِبَل هيئة انضباط المحامين وترخيصهم في ولاية إيلينوي[38].

يوجد أعضاء في النظام العدلي – من غير القضاة والمحامين – ممّن تضرّروا بسبب اعتمادهم على مواقع التواصل الاجتماعي. فيوجد أشخاص يعتمدون كثيرًا على مواقع التواصل، لدرجة أنّهم لا يتّخـذون أي قرار، من دون إجراء بحث عن طريق الإنترنت، أو عمل اقتراع لمعرفة رأي أصدقائهم بالأمـر. عرضـت إحدى أعضاء هيئة محلّفين في بريطانيا أدلّـة متعلّقة بقضية اعتداء جنسي على صفحتهـا علـى (الفيس بوك)، وقالت: «لا أعرف ماذا أقرّر. لذا، قرّرت عمل اقتراع»[39]. رد عدد من أصدقائها قائلين إنّ المتهم مذنب. في بريطانيا، مثلما في الولايات المتحدة، يضمن الدستور حق الحصـول على محاكمـة عادلة. لذا، على أعضاء هيئة المحلّفين اتّخاذ قرارهم بناءً على ما يجري في المحكمة فقط. أُبعدت تلك المحلّفة عن القضية، وطلب الأعضاء الباقون إعفاءهم من المهمة[40].

أبطـل استخـدام المحلّفين لـ (الفيس بـوك، وتويتر، وجوجل) الكثير مـن المحاكمات، وغيّر الكثيـر من الأحكام. ففي عام 2009م، عُزل ست مئة محلّف محتمل في محكمة واحدة، عندما قال بعضهم إنّهم أجروا بحثًا على الإنترنت عن القضية، وناقشوها مع بقية الأعضاء في القائمة الأولية للمحلّفين[41].

ويمكن للمحلّفين معرفة كل شيء عن المحامين، والتهم السابقة التي وجّهت للمتهم، وتقييم مصداقية الشهود، وحتى استخدام برنامج (جوجل إيرث) للاطّلاع على مسرح الجريمة، من خلال ضغطـة بسيطـة على الفأرة، أو إجـراء عملية بحث بسيطة عن طريق الهاتـف الذكي، لكن كل تلك الأفعـال تنتهـك حق المتهم في الحصول علـى محاكمة عادلة. يكشف البحث عـن طريق الإنترنت معلومـات موجـودة خارج قاعة المحكمـة، وبذلك لا يكون لمحامي المتهم أيّـة فرصة لتصحيح أيّة معلومة غير صحيحة، أو استجواب الشخص الذي أعطى تلك المعلومات. وقد تقود مواقع التواصل ومحرّكات البحث المحلّفين أيضًا، إلى مجموعات تعطي معلومات خطأ عن عمد، أو تستخدم أساليب

فـي العلاقات العامة للتأثير في قـرار المحلّفين. ويتحدث المحامي دورون وينبيرغ عن أمر وقع في أثناء محاكمة شخص يدعى فيل سبيكتور بتهمة القتل.

كان مـدوّن ينشر معلومات غيـر صحيحة ومُدينة، بما في ذلك اعتراف مزعوم بالجريمة من سبيكتـور نفسـه[42]. وأنشأت مدّعية المثالية مارثا ستيوارت، موقعًـا إلكترونيًّا هو (مارثا توكس دوت كوم)، خلال محاكمتها بتهمة الاحتيال بالسندات المالية، في محاولة منها للتأثير في الرأي العام. كان الموقـع يُحـدّث يوميًّا تقريبًا، وينشر تفاصيل المحاكمـة، ورسائل دعم ومقالات من الصحف، وإفادات مارثا نفسها التي تدّعي من خلالها البراءة. زار الموقع الذي أُنشئ بعد توجيه الاتهام إلى مارثا بقليل، ستة عشر مليون شخص، خلال ستة أشهر من إنشاءه[43].

فـي خِضم هذا الاعتماد الكبير على مواقع التواصـل للعثور على كل شيء، من المطاعم، إلى الوظائف والأخلاّء، يصبح من الصعب إقناع المحلّفين، أنّه يجب عليهم ألّا يبحثوا بصورة مشابهة عن معلومات تخص قضية ما. وفي الواقع، يوجد الكثير من المحلّفين الذي توهّموا أنّ ما يقومون به من جمع للمعلومات يندرج ضمن مسؤولياتهم. وعندما استُدعيت أمينة مكتبة في مدرسة ثانوية في ولاية بنسلفانيا تدعى غريتشين بلاك؛ لأداء واجبها بصفتها محلّفة، في قضية اتّهم فيها رجل بقتل ابنـة صديقته الحميمة التي تبلغ من العمر سنة واحدة، حيـث هزّها حتى فارقت الحياة[44]، تعاملت مع الأمر مثلما تتعامل مع باقي الأمور في حياتها، حيث أجرت بحثًا.

وفـق لائحـة الاتّهـام، كان المتهـم قـد هـزّ الطفلـة بشـدة؛ لدرجـة أنّهـا عانـت مـن إصابـة فـي الدمـاغ، وانفصـال فـي الشبكيـة، وكسـر فـي الجمجمـة[45]. استعملت غريتشين، المحلّفة رقم أحد عشر في هيئة المحلّفين، الإنترنت لمعرفة المزيد عن انفصال الشبكية. قرّر المحلّفون بعد تداول القضية براءة المتهم من تهمة القتل من الدرجة الأولى، وعندما قرّروا محاكمته بعقوبة أخف، وهي القتل غير المتعمّد والقتل من الدرجة الثالثة، عرضت غريتشين على باقي أعضاء الهيئة وصف ما وجدته على الإنترنت. عندها قامت رئيسة الهيئة بإخبار القاضي عن الانتهاك الذي حصل. والنتيجة: إعادة المحاكمة، وإمكانية فرض عقوبة على غريتشين.

حـاول مايكل فو مساعد المدّعي العام في مقاطعـة لوزيرن، توجيه تهمة الازدراء لغريتشين، منوّهًـا إلـى أنّ القاضي حذّر المحلّفين مـرارًا من إجراء بحث عن طريـق الإنترنت. عيّن القاضي محاميًـا للدفاع عـن غريتشين، وقال المحامي لوكالـة (رويترز): «كل ما فعلته، هـو قيامها بعملها بصفتها محلّفة على أكمل وجه». كانت غريتشين قد رفعت يدها قبلاً خلال القضية، وسألت إن كان

بإمكانها توجيه سؤال إلى أحد شهود الإدّعاء، وهو أمر غير مسموح به بتاتًا. قال محامي غريتشين إنّهـا كانت تعرف أنّه من غير المسموح إجراء بحث عن طريـق الإنترنت بخصوص القضية، لكنّها لم تكن تدرك أن الأمر ينسحب على مسائل عامة ذات صلة بالقضية.

أفسـد محلّفون على شاكلة غريتشين قضايا؛ لأنّهم حاولوا الحصول على معلومات بخصوص شاهـد، أو متّهـم، أو مفهوم يخص مسألـة تتعلّق بالقضية. بحث المحلّفون خـلال قضايا الاعتداء الجنسـي والسفاح، عن صفحات الضحايا المزعومين على (الفيس بـوك) و(مايسبيس)، ووضعوا فرضيات بشأن مدى مصداقيتهم، بناءً على الصور والمنشورات الموجودة على الصفحات. لا يحق للمحكمة في قضايا الاغتصاب، استخدام أدلة مستقاة من التاريخ الجنسي للضحية، لكنّ المحلّفين استنتجوا أنّ الضحية كانت عاهرة، بناءً على الصور التي نشرتها على مواقع التواصل.

وفي إحدى قضايا السفاح، شهد اختصاصي بالسلوك أنّ الضحية تعاني من اضطراب المعارض المتحدّي، لكنّه لم يكشف ماهية ذلك الاضطراب[46]. أجرت إحدى المحلّفات بحثًا عن الاضطراب، وعلمـت أنّ مـن يعانون منه يمتازون بالكذب، ومن السهل تخيّل كيف قد يمكن لمعلومة مثل هذه، أن تجعل المحلّفون يشكّون بأقوال الضحية. لم يكن استخدام تلك المعلومة ممكنًا؛ لأنّها عُرفت خارج إطار المحكمة، وأبطلت محكمة أعلى قرار الإدانة، على أساس أنّه كان على القاضي سؤال كل عضو من هيئة المحلّفين بالتحديد، إذا كان لا يزال محايدًا، عندما علم عن الفعل الذي قام به أحد الأعضاء[47].

تضمّنـت مخالفات قام بها محلّفون في قضايا أخـرى معلومات عن المتهم، فقد حمّلت هيئة المحلّفيـن كلايد شاربليس المسؤوليـة؛ لأنّ الشاحنة التي كان يقودها قطعـت أحد أسلاك أعمدة الهاتف، ما أدّى إلى سقوط العمود على سيارة امرأة تدعى دونغ سيم، ومقتل زوجها وابنها. عُلم في مـا بعـد، أنّ إحدى أعضاء هيئة المحلّفين أجرت بحثًا على عاتقهـا في أثناء المحاكمة، بخصوص مخالفات السير التي قام بها كلايد سابقًا. استأنف كلايد القرار، لكنّ محكمة الاستئناف قرّرت ألّا ضيـر في ما قامت به المحلّفة. أظهر الموقـع الإلكتروني الذي زارته المحلّفة، أنّ لدى كلايد بعض المخالفـات المروريـة، ولم تذكر أنّها رأت أيّة معلومات تدل على أنّـه يتعاطى الخمور والمخدرات، وشهدت المحلّفة أنّ المعلومات التي شاهدتها لم يكن لها أي تأثير في أثناء تناول القضية، وأنّها لم تطلع أي أحد من أعضاء هيئة المحلّفين عليها[48]. لكن، ألّا يجب أن توجد قاعدة واضحة؟ هل يمكننا أن نضمن أن تعترف محلّفة، إن سُئِلت من قِبَل القاضي، أنّها خالفت أوامره، وأنّ تلك المخالفة أدّت إلى اتخاذ قرار مجحف بحق المتهم؟

عندما استخدم محلّف جهاز (الآي فون) لمعرفة معنى كلمة «احترازي»، التي تعدّ مبدأً أساسيًّا في قضايا القتل غير المتعمد، ناقش نتائج البحث مع باقي المحلّفين، وكُشف الأمر بعد إدانة المتهم[49]. منحت محكمة الاستئناف المتهم محاكمة جديدة قائلة: «على الرغم من أنّنا نواجه هنا حدودًا جديدة في التقنية، تتمثّل في استخدام القاموس مباشرة عبر الهاتف الذكي، إلاّ أنّ نوع الشكوى التي قُدّمت من قِبَل المستأنف ليس جديدًا علينا. وطالما نص القانون على عدم أخذ المحلّفين أيّة معلومات خارجية بعيدًا عن حضور المتهم، والحكومة، والمحكمة بالحسبان»[50].

لا يشمل سوء سلوك المحلّفين، عند استخدام مواقع التواصل الإجتماعي المدخلات غير المناسبة فقط، بل والمخرجات غير المناسبة أيضًا، مثل التغريدات أو نشر المعلومات عبر (الفيس بوك). كان باري بوند يُحاكم بتهمة الكذب بشأن استخدام (الستيرويدات)، وشهدت صديقته الحميمة السابقة أنّ جسده كان يتغير في أثناء الفترة التي كانا فيها على علاقة، بزعم أنّ الأمر كان بسبب المنشّطات. حصلت محاميته كريستينا آرغويداس، على أمر من المحكمة يمنع المحلّفين من نشر التغريدات؛ لخوفها من أن يكشفوا معلومات بذيئة، ومن أن يجروا عمليات بحث عن طريق الإنترنت[51].

طلب القاضي من المحلّفين عدم مناقشة القضية «شخصيًّا، وكتابيًّا، ومن خلال الهاتف، أو أيّة وسيلة إلكترونية أخرى، والبريد الإلكتروني، والرسائل القصيرة، أو أي غرف دردشة على الإنترنت، ومدوّنة، وموقع إلكتروني، أو أيّة وسيلة أخرى».

بما أنّه يمكن لأي شخص يحضر المحاكمة أو أي مراسل، نشر تغريدة بخصوص شهادة أحد الشهود، لماذا لا يستطيع المحلّف فعل الأمر نفسه؟ يكمن الخوف في تلك الحالة، في أن تتسبّب تغريدة المحلّف في تشويه المحاكمة. على سبيل المثال، ماذا لو قرأ محامي أحد الأطراف التغريدة، وقدّم موادّ في القضية بناءً على ما قاله ذلك المحلّف؟ ماذا لو هوّل المحلّف ما يجري في قاعة المحكمة وحرّفه؛ ليحصل على عدد أكبر من المتتبّعين؟ وماذا لو أجاب أشخاص على تلك التغريدة، وزوّدوا المحلّف بمعلومات عن المتهم أو الضحية، لم يكن من المفترض أن يعرفها؟

في عام 2010م، راقبت وكالة رويترز التغريدات مدّة ثلاثة أسابيع؛ بحثًا عن مصطلح «مهمة المحلّفين». دلّت الدراسة على ظهور تغريدات من محلّفين أو محلّفين محتملين، بمعدل واحدة كل ثلاث دقائق[52]. يتّخذ بعض المحلّفين قرارهم قبل تقديم الأدلة، الأمر الذي يعدّ تجاهلاً لواجباتهم القانونية، فقد نشر أحد الأشخاص تغريدة قال فيها: «أتطلّع لحكم بالبراءة بغضّ النظر عن الأدلة»،

وقال آخر: «مهمّة المحلّفين أمر مقرف. لقد عقدت العزم مسبقًا على إنّه مذنب (يضحك)». نشر رجل لم يكن من ضمن هيئة المحلّفين تغريدة قال فيها: «مذنب! إنّه مذنب! الأمر واضح بالنسبة إليّ»[53].

أمر القاضي المحلّفين بعدم إجراء عمليات بحث، في أثناء محاكمة مستثمرين لشركة (ستوم) القابضة، لكنّه سمح لهم باستخدام الهواتف الجوّالة خلال الاستراحة[54]. استغل أحد المحلّفين، يدعى جوناثان بويل، ويعمل موظفًا لدى (وول مارت) فترة الاستراحة؛ لنشر تغريدات عن القضية، وكان قد ضبط الإعدادات بحيث يتمكّن من نشر التغريدات، ولا يتمكّن من رؤية أيّة معلومات واردة. لقد كانت التغريدات من دون معنى، شأنها شأن الملايين من التغريدات التي تنشر يوميًّا.

نشر جوناثان تغريدة في يوم النطق بالحكم قال فيها: «ما الذي فعلته اليوم يا جوناثان؟ لا شيء في الواقع، فقط بدّدت اثني عشر مليون دولار من أموال شخص آخر!». نشر بعد ذلك بقليل تغريدة قال فيها: «بالمناسبة، لا تشتروا شركة (ستوم). إن وضعها سيء، وقد يسعون إلى بيع الشركة لأنّها خسرت اثني عشر مليون دولار للتو»[55].

يقول جوناثان: «نشرت كل التغريدات المتعلّقة بقضية شركة ستوم بعد النطق بالحكم»، لكن محامي شركة (ستوم) يسعى إلى الحصول على محاكمة جديدة، بناءً على التغريدات التي نُشرت، قبل المحاكمة وبعدها[56].

لكن ما الذي يسعنا فعله، إن سرّب أحد المحلّفين معلومات عن القضية؟ إن نشر شخص حكم محكمة عن طريق تغريدة، هل يعدّ الأمر متاجرة بمعلومات داخلية، ما يوجب معاقبة ذلك الشخص بالسجن، إن تربح أو ساعد آخرين على التربح، من خلال كشف معلومات سرّية عن مخطّطات شركة ما؟

يعيش الناس حياتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومن الصعب على النظام القضائي إيقاف ردود الفعل الطبيعية، التي تجعلك تصادق من تشاء أو تقول ما تشاء. ففي أثناء محاكمة عمدة بالتيمور شيلا ديكسون بتهمة الاختلاس، صادق خمسة من أعضاء هيئة المحلّفين بعضهم عبر (الفيس بوك)، وقامت القاضية دينيس سويني بالنظر في المسألة، واستجواب الأعضاء الخمسة. كتب أحد المحلّفين الذي يصغر القاضية بكثير على (الفيس بوك): «تبًا للقاضية». قال حينما استجوبته القاضية التي تبلغ من العمر 65 عامًا: «إنّها مجرد أمور خاصة بـ (الفيس بوك) أيّتها القاضية»[57]. أقرّت ديكسون في ما بعد بالتهم الموجهة إليها، الأمر الذي جنّب القاضية تحديد إذا كانت علاقة المحلّفين على (الفيس بوك)، تستوجب بطلان المحاكمة.

ومع ظهور فجوة بين الأجيال في ما يتعلّق باستخدام مواقع التواصل، أصبح من الواجب وضع آليات جديدة تضمن ألّا يسرّب المحلّفون معلومات تتعلّق بالقضايا.

يريد دورون وينبيرغ محامي فيل سبيكتور، أن يزوّد المحلّفون المحكمة بأسماء المرور التي يستخدمونها على الإنترنت – الخاصة بـ (الفيس بوك) و(تويتر) ومواقع التواصل الأخرى- كي يتمكّن القضاة والمحامون من معرفة إذا كان المحلّفون يخرقون القاعدة التي تتطلّب منهم، عدم البوح بمعلومات تخص القضية. لكن خطوة مثل هذه، تعدّ خرقًا خطيرًا لحق المحلّفين بحرّية الكلام، مع العلم بأنّهم ليسوا الأشخاص الذين يُحاكمون.

اقترح محامون آخرون، حرمان المحلّفين من استخدام الإنترنت طوال مدّة النظر بالقضية. يبدو الأمر معتادًا للوهلة الأولى؛ فالمحكمة تقوم فعلاً بتنبيه المحلّفين، على عدم قراءة الصحف ومشاهدة التلفاز خلال فترة المحاكمة. لكن، ومع استخدام مواقع التواصل في شتى مناحي الحياة، سواء للعمل أم الترفيه، فإنّ الطلب إلى الناس عدم استخدام الإنترنت، سيكون بمثابة الطلب إليهم عدم استخدام الهاتف أو التزام الصمت. من شأن ذلك الطلب انتهاك دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، عن طريق مخالفة حق الاتّصال.

اعتمد النظام القضائي منذ الأزل، على التعليمات التي يوجّهها القضاة إلى المحلّفين؛ لتوضيح ما هو مسموح وما هو غير مسموح خلال فترة المحاكمة. لكنّ المحلّفين في حاجة إلى ما هو أكثر من مجرد تعليمات. إذ يجب عليهم معرفة لماذا تمنع المدخلات والمخرجات خارج إطار المحكمة.

- قالت أمينة المكتبة غريتشين بلاك، إنّها كانت على دراية بعدم وجوب البحث عن حقائق تخص أطراف القضية، لكنّها لم تعلم أنّ الأمر ينسحب أيضًا على حقائق بخصوص الأدلة.

- قالت المحلّفة سوزان دينيس، إنّها كانت على دراية بمنع التغريدات، لكنّها لم تعلم أنّ الأمر ينسحب على النشر عبر المدوّنات. كانت قد نشرت بصفتها محلّفة محتملة على مدوّنتها، أنّ المدّعي العام كان «يلبس بدلة رخيصة الثمن»، و«أنّه كان مزعجًا»، في ما وصفت محامي الدفاع بأنّه «مليء بالود. أود تناول الغداء معه يومًا. إنه لطيف»، وعندما أخبرت وكالة (رويترز) المحكمة عن المدوّنة، أُقصيت سوزان عن القضية[58].

تتجاوب المحاكم مع الأمر، بإعطاء المحلّفين تعليمات جديدة، تحدّد بالضبط المسموح وغير المسموح، والسبب من وراء ذلك. أكدت الجمعية الأمريكية للمحامين، أهمّية إخبار المحلّفين عن السبب الذي يجعل من الأهمية بمكان اتّباع التعليمات، واقترحت الجمعية أن يقول القضاة ما يأتي:

«تقرّ المحكمة أنّ هذه التعليمات والضوابط، قد تؤثّر في أنشطة تعدّونها عادية وغير مؤذية، وأؤكد لكـم أنّي أتفهم جيّـدًا أني أطلب إليكم الامتناع عن أنشطة، قد تكون معتادة ومهمّة لكم في حياتكم اليومية، لكنّ القانون يفرض تلك الضوابط ليضمن محاكمة عادلة لأطراف القضية جميعهم، تبنى على الأدلة التي يقدّمها كل طرف. إذا تمكّن أحد منكم من الحصول على معلومات إضافية من مصدر خارجـي، فقد تكون تلك المعلومات غير صحيحة، أو مبتورة، أو غير مقبولة في هذه القضية لسبب ما، ولن يتمكّن الأطراف من شرح تلك المعلومات أو تفنيدها؛ لأنّهم لن يعلموا بوجودها. بناءً على ما تقدّم، فمن المهم أن يكون قراركم مبنيًّا على المعلومات التي يُكشف عنها في قاعة المحكمة فقط[59].

وضعت الجمعية الأمريكية للمحامين، نموذجًا يوقّع عليه المحلّفون؛ اعترافًا منهم بالمسؤولية الملقـاة على عاتقهم، في عدم استخدام مواقـع التواصل. تتضمّن نصوص النموذج، نموذج رسالة يمكـن للمحلّفيـن إرسالها إلى العائلـة والأصدقاء، طالبين إليهم عدم إرسـال أيّة معلومات تخص القضية، أو طلب أيّة تعليقات حتى الانتهاء منها[60].

يحتفظ المكتب الإداري الخاص بالمحاكم الأمريكية، بنموذج للتعليمات الممنوحة للمحلّفين في مـا يخص المخرجات، التي تطلب إليهم بالتحديد، عدم مناقشة تفاصيل القضية على (تويتر، والفيـس بوك، ومايسبيس، ولينكـد إن، ويوتيوب). ولدى محكمة الاستئنـاف التاسعة – التي تغطّي المنطقـة الساحلية؛ موطن وادي السيليكون والكثير من شركات تطوير الإنترنت– تعليمات مشابهة للمحلّفيـن، لكنّها لا تذكر مواقع التواصل بالاسم؛ كـي تضمن شمول المواقع التي تنشأ حديثًا، وقد تحل محل إحدى الشركات الخمس الكبرى.

يتسـاءل الخبراء بأمور المحاكم، إذا كانـت التعليمات الجديدة ستزيد الطين بلة؛ فقد تزرع التعليمات فكرة استخدام مواقع التواصل في رأس المحلّفين. قالت آبيل ماتوس، كبيرة موظفي المكتب الإداري الخاص بالمحاكم، في مقابلة مع صحيفة (ديلي بيزنس ريفيو) الصادرة في كاليفورنيا: «إنّ الأمر مشابه لإخبار الأطفال عدم وضع البازيلاء في أنوفهم»[61].

قـد يتعرّض القضـاة والمحامون للإيقاف عن مزاولة المهنـة، إن استخدموا مواقع التواصل بصـورة غير مناسبة. لكن مـا العقوبات التي يمكن اتّخاذها بحق المحلّفيـن، الذين يرتكبون سوء السلوك الرقمي، أو يتسبّبون بإفساد المحاكمات من خلال اللامبالاة في استخدام مواقع التواصل؟ إنّ حرمانهم من أن يصبحوا محلّفين لا يعدّ عقوبة؛ لأنّ معظم الأشخاص لا يرغبون بأداء واجبهم بصفتهم محلّفين أصلاً.

تعدّ العقوبات التي اتُّخذت إلى الآن طفيفة؛ فعندما بحثت محلّفة في ولاية جورجيا عن طريق (جوجل) عن معلومات بخصوص قضية اغتصاب، غرّمها القاضي خمس مئة دولار. ينطبق الحال على المحلّفين الذين يثرثرون عن القضية، ولكن يأبى القضاة زجهم في السجن.

عندما نشرت محلّفة في ولاية ميشيغان على (الفيس بوك) قائلة: «سيكون من الممتع أن نخبر المتّهمين أنّهم مذنبون»، استبدلها القاضي وغرّمها 250 دولارًا، وجعلها تكتب مقالة من خمس صفحات عن الحق الدستوري في الحصول على محاكمة عادلة[62].

أصبحت ولاية كاليفورنيا أكثر تشدّدًا مع ذلك. حيث أُقرّ قانون محلي جديد في مطلع عام 2012م، ينص على معاقبة المحلّف الذي يخالف أوامر القاضي، المتمثّلة بمنع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والتغريدات، أو البحث عن طريق الإنترنت لمعرفة – أو مناقشة – معلومات تخص القضية بالسجن مدّة أقصاها ستة أشهر[63].

أبى القضاة بشكل عام وضع المحلّفين في السجن، حتّى عندما تسبّب هؤلاء بإهدار مئات الآلاف من أموال الولاية، مصاريف لمحاكمات تحتاج إلى الإعادة. لكن إن كانت المعلومات الموجّهة إلى المحلّفين واضحة تمامًا، وأُخبروا عن أهمية منع المدخلات والمخرجات على مواقع التواصل في أثناء المحاكمة، فقد يتسبّب الزج ببضع من المحلّفين في السجن، بإقناع الآخرين بضرورة البقاء على الطريق القويم.

يثير سوء استخدام المحلّفين لمواقع التواصل، أسئلة تتعلّق في عصيانهم أوامر القضاة منذ البداية، وانتهاكهم حق المتّهم في الحصول على محاكمة عادلة. هل تنبّهنا الطبيعة المعلنة للتغريدات على مشكلة موجودة، حتى قبل أن يتخيل أحد اختراع الإنترنت؟

يناقش المحلّفون القضايا مع عائلاتهم وأصدقائهم طوال عقود، وقد يذهب بعضهم إلى المكتبة، أو يستشير خبيرًا للحصول على مساعدة على اتخاذ القرار. لكن السهولة التي تمنحها الإنترنت للحصول على المخرجات والتزوّد بالمدخلات، جعلت ارتكاب الانتهاكات من قِبَل المحلّفين، أمرًا أكثر سهولة وقابلية للحدوث. تشكّل القضايا الدرامية التي ظهرت حتى الآن، دعوة إلى إنعاش ذكرياتنا جميعًا؛ لتذكّر الأسباب التي تجعل من حق الحصول على محاكمة عادلة أمرًا بالغ الأهمية. علينا التوضيح أنّ دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، كباقي الدساتير التي تضمن الحقوق، يشتمل على مسؤوليات والتزامات لا يمكن التعدّي عليها. رأينا مسبقًا كيف تنتهي الحقوق عندما ينتهكها الفرد، كأن يستخدم شخص الكلام؛ لإقناع آخر على الانتحار. يجب أن تنتهي الحقوق الإلكترونية،

مثلمـا في الحيـاة الواقعية، في اللحظة التي ينتج عـن ممارستها انتهاك حقـوق الآخرين. لذا، إن أردنـا إبقاء الحق في الحصول على محاكمة عادلـة أمرًا واقعيًّا، فيجب إيقاع عقوبات على القضاة والمحامين الذين يسيئون التصرّف من خلال مواقع التواصل، بغضّ النظر عن حق الاتّصال. ويجب على المحاكم وضع تعليمات أوضح، وأن تكون على استعداد لمعاقبة المحلّفين الذين يخالفونها.